بيان تونس أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة

***

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

***

نيويورك، 07 أكتوبر 2021

شكرا السيدة الرئيسة،

أودّ في البداية أن أهنّئكم ومن خلالكم، دولة قطر الشقيقة، على تولّيكم رئاسة اللجنة السادسة خلال الدورة 76 للجمعية العامة متمنّيا لكم كل التوفيق والسّداد. وبإمكانكم التعويل على دعمنا وتعاوننا في إدارتكم لأعمال هذه اللجنة. ويؤيّد وفد بلادي ما جاء في بيان المجموعة الافريقية وبيان منظمة التعاون الإسلامي وبيان حركة عدم الانحياز بعنوان البند محلّ النقاش. وأودّ أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية.

تجدّد تونس التأكيد على إدانتها بأشدّ العبارات للإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره والتزامها الثابت بالانخراط في كل الجهود اللازمة والمتضافرة على الأصعدة الوطنية ومتعددة الأطراف من أجل منع ومكافحة الارهاب والتطرف العنيف على نحو عمليّ واستراتيجي وفعّال.

لقد كشفت الاتّجاهات والتطوّرات أن هذا التّهديد الإجرامي العابر للحدود والقارات أثبت مقدرته على الاستمرار والتوسّع مع تكييف وتطوير أساليبه وتنمية قدراته، وذلك من خلال استغلال النزاع والوباء ومختلف أوجه الهشاشة بالدول والمجتمعات ونشاطات الجريمة المنظمة والفضاء الالكتروني، بشكل بات يقوّض الاستقرار والتنمية ويهدّد أمن ووحدة الدول وشعوبها.

ومن منطلق ما توليه بلادي من أهمّية بالغة لمنع ومكافحة الإرهاب كأولوية على المستوى الوطني والدولي، فقد سعت في إطار عضويتها الحالية بمجلس الأمن ومن خلال ترؤسها للجنة مكافحة الإرهاب إلى تنسيق وتعزيز جهود تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيّما في خضمّ التحدّيات المستجدّة الناشئة عن تداعيات جائحة كوفيد 19 وكذلك في سياق إحياء الذكرى الأليمة العشرين لهجمات 11 سبتمبر الإرهابية.

كما نواصل اسهامنا الفاعل في مختلف المبادرات وآليات التعاون وتعزيز القدرات والتنسيق المشترك شبه الإقليمي والإقليمي والدولي ولاسيّما بالنظر إلى مظاهر النشاط الإرهابي ومسبّباته في فضاء انتماءنا المباشر بشمال افريقيا والساحل والمتوسّط.

السيّدة الرئيسة،

تولي بلادي احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان حرصا متجدّدا من خلال وضعهما في صميم السياسات والبرامج والتشريعات الوطنية ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب والتوقّي من التطرّف العنيف. وفي هذا الإطار بادرت تونس بسنّ قانون سنة 2015 في مجال التصدي للإرهاب وغسل الأموال والوقاية منهما، ينطوي على أحكام إجرائية مضبوطة وتعريفات دقيقة للجرائم الإرهابية ويكفل حماية ومساعدة ضحايا الإرهاب بما يتّسق مع المعايير والصكوك الدولية وضمانات احترام حقوق الإنسان والحرّيات.

كما تعكف اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب حاليا على مراجعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب المعتمدة في عام 2016 للفترة 2021-2026 مع توخّي منهج تشاركي بين مختلف الأطراف والهياكل الوطنية والدولية ذات العلاقة ومكوّنات المجتمع المدني بهدف استخلاص الاستنتاجات، ووضع إطار استراتيجي وطني محيّن في مجال التوقّي من التطرّف العنيف والإرهاب يستشرف المخاطر والتهديدات ويواكب المتغيّرات الإقليمية والدولية.

و إننا نعتقد أن التصدّي للإرهاب والتطرّف العنيف لا يجب أن يكتفي بالمقاربات العمليّة الصّرفة بل يستدعي أيضا التمعّن في الظروف والاسباب العميقة

المؤدّية لهذه الظواهر وذلك من خلال العمل على إنهاء النزاعات الممتدّة و الاحتلال ونزع فتيل الأزمات والصراعات التي تولّد أرضية خصبة للعنف والإرهاب.

ولاريب أن التطرّف يأتي على نقيض التنوّع والتعدّدية والاختلاف وهو ما يستدعي منّا أيضا مواصلة العمل سويّا بشكل منسّق ومتّسق بين مختلف الأطر الوطنية والإقليمية والأممية والدولية لتعزيز البعد الوقائي والاستباقي وقطع الطريق أمام الخطاب الدعائي للإرهاب والتطرّف العنيف والاستقطاب، وذلك من خلال تعزيز المشترك الإنساني بين الشعوب والثقافات والأديان وإعلاء قيم الوسطية والاعتدال وبناء المرونة وكذلك العمل على تحسين صمود المجتمعات وشموليتها عبر الترويج لثقافة السلام والتسامح بما في ذلك بين الشباب والنساء وتكريس سيادة القانون.

كما أن تفشّي جائحة كوفيد وآثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية قد وضع العمل متعدّد الأطراف ومبدأ التضامن على المحكّ، وأمام اختبار حقيقي للتوقّي من تنامي نزعات التطرّف ومخاطر الإرهاب، يمرّ عبر تحقيق تعاف جامع ومستدام للدول والمجتمعات بما ينهي أشكال التمييز والتفاوت والفقر ويعكس العدالة والمساواة بين الدول والتنمية المتضامنة لشعوبها.

وختاما، ترحّب تونس باعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء للاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتّحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في جوان الماضي. كما نتطلّع إلى تحريك النقاش الخاص بالاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب لا سيما في ما يتعلّق بحسم تعريف توافقي للإرهاب وعقد المؤتمر الدولي حول الإرهاب،

بما يسهم في مزيد تنظيم العلاقات بين الدول على أساس القانون الدولي، خدمة للسلم والأمن الدوليين.

شكرا السّيدة الرئيسة.